الأمم المتحدة

A/C.3/72/SR.46

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
2 February 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد غونارسون . . . . . (أيسلندا)

المحتويات

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (*تابع*)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (*تابع*)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-20218X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (*تابع*)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (*تابع*) (A/C.3/72/L.42 و A/C.3/72/L.54)

مشروع القرار A/C.3/72/L.42: حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا

١ - **السيد غونثاليث سيرافيني** (الأرجنتين): قال إن وفد بلده امتنع عن التصويت بسبب تضمُّن مشروع القرار عددا من الأحكام التي تتجاوز اختصاص اللجنة. واستدرك قائلا إن الأرجنتين تؤيد التوصيات الواردة في التقرير المواضيعي الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي المحتلة مؤقتا ومدينة سيفاستوبول (أوكرانيا)، وتؤكد من جديد الحاجة إلى احترام حقوق الإنسان بما يتفق مع مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجب التمسك بحقوق الإنسان في القرم، ولا سيما فيما يتعلق بادعاءات وقوع انتهاكات تتعلق بالتمييز العِرْقي والقيود التي تتضرر منها أقلية التتار. وإضافةً إلى ذلك، يجب ضمان إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية دون عوائق في كل مكان، امتثالا للمعايير الدولية.

٢ - **السيدة كيريانوف كريمينس** (سويسرا): قالت إن وفد بلدها صوَّت لصالح مشروع القرار لأنه يشاطر مقدِّميه الشواغل التي أعربوا عنها فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في القرم. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يؤيد أيضا ما ورد في التقرير ذي الصلة الصادر عن مفوضية حقوق الإنسان من دعوة إلى رصد حالة حقوق الإنسان في القرم بمزيد من الإحكام. ومع ذلك، ينبغي للجنة أن تُولِي الاعتبار إلى مسؤوليات جميع الأطراف المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني على نحو محايد ودقيق. ويجب على أولئك المسؤولين أن يَفُوا بالتزاماتهم الناشئة عن القانون الدولي، وأن ينفِّذوا التوصيات التي قدمتها مفوضية حقوق الإنسان من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان المكفولة لجميع الأفراد في القرم.

٣ - ومضت قائلة إن مشاريع قرارات اللجنة الثالثة ينبغي أن تركز قبل كل شيء على المسائل الاجتماعية والإنسانية ومسائل حقوق الإنسان التي تؤثر على الناس في جميع أنحاء العالم، بما يتفق مع ولايتها. ومشروع القرار المعنيّ يتجاوز هذا الاختصاص. وستواصل سويسرا دعم ما تجريه اللجنة من دراسة سليمة للحالات الخاصة ببلدان بعينها وكذلك ما يجريه مجلس حقوق الإنسان وآلياته.

٤ - **السيد ساندوفال منديوليا** (المكسيك): قال إن وفد بلده امتنع عن التصويت على مشروع القرار من أجل تجنُّب تسييس المسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان، لأن مسألة السلامة الإقليمية ليست ضمن اختصاص اللجنة أو مجلس حقوق الإنسان. وتدين المكسيك أي استخدام للقوة أو غيره من الإجراءات التي تقوِّض السلامة الإقليمية لأي دولة أو سيادتها، إذ إنه لا غنى عن السلامة الإقليمية في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، أشار إلى أن وفد بلده صوَّت لصالح قرار الجمعية العامة السابق ٢٦٢/٦٨ المتعلق بالسلامة الإقليمية لأوكرانيا، حيث إنه يشاطر المجتمع الدولي ما أعرب عنه من قلق إزاء الحالة في القرم وسيفاستوبول، ويؤيد الدعوة إلى الحفاظ على سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها الإقليمية.

٥ - وأضاف قائلا إن المكسيك تعرب عن قلقها إزاء التدهور الشديد في حالة حقوق الإنسان في القرم، وكذلك النوع الجديد من المواطنة والأطر القانونية التي تفرض على سكانها، وهو ما يتعارض مع القانون الدولي الإنساني. وعمليات حرمان بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا من الوصول إلى القرم مثيرة للقلق أيضا، إذ تغطي ولاية البعثة أوكرانيا برمتها، داخل حدودها المعترف بها دوليا.

٦ - **السيد دي سوزا مونتيرو** (البرازيل): قال إن وفد بلده امتنع عن التصويت، وقد أعرب عن قلقه إزاء خطورة الحالة في أوكرانيا منذ المراحل المبكرة من الأزمة. واستدرك قائلا إن نص مشروع القرار لا يسهم في الحد من التوترات القائمة بين الأطراف المعنية. وتحث البرازيل تلك الأطراف على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان على أرض الواقع والتوصل إلى حل سِلمي للأزمة. وعلاوة على ذلك، يجب على جميع أصحاب المصلحة المعنيين أن يهيِّئوا البيئة المفضية إلى إيجاد حل دائم للأزمة، حل تُحترم فيه حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة.

٧ - **السيدة كاساش** (هنغاريا): قالت إن وفد بلدها صوَّت لصالح مشروع القرار لأنه يدعم سلامة أوكرانيا الإقليمية وسيادتها

واستقلالها السياسي، ولكنه لم يتمكن من الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار، إذ إن مشروع القرار لا يعالج معالجة كافية التزام أوكرانيا بتعزيز حقوق الأقليات وحمايتها في جميع الأقاليم التابعة لها وفقا لالتزاماتها الناشئة عن الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة. ولا تزال هنغاريا تشعر بالقلق إزاء قانون أوكراني جديد في مجال التعليم يضع قيودا كبيرة أمام تمتُّع الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي والعالي وينتمون إلى أقليات قومية بحقوقهم في تلقي التعليم بلغتهم الأم. وعلى أوكرانيا أن تحترم الحقوق الأساسية لأفراد الأقليات الذين يعيشون في ظل ولايتها القضائية.

٨ - **السيدة ميخائيليدو** (قبرص): قالت إن وفد بلدها يؤيد سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وقد صوَّتت قبرص لصالح مشروع القرار، لكنها تنأى بنفسها عن الفقرتين المتعلقتين بتتار القرم، وهم أقلية ما فتئ ممثلوها ينتهجون تأييد الكيان الانفصالي في قبرص المحتلة، وهو ما يشكل انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة ويتعارض مع المبادئ التي يُقصد من مشروع القرار أن يدعمها.

٩ - **السيد كريستودوليديس** (اليونان): قال إن وفد بلده قد صوَّت أيضا لصالح مشروع القرار، على الرغم من أنه يشاطر ممثل قبرص ما أعرب عنه من شواغل إزاء الفقرتين اللتين تشيران إلى تتار القرم.

١٠ - **السيدة علي** (سنغافورة): قالت إن تصويت سنغافورة قد جاء متفقا مع موقفها الثابت والمبدئي الرافض لاتخاذ قرارات خاصة ببلدان بعينها، حيث إنها انتقائية للغاية وتحركها دوافع سياسية أكثر منها قائمة على اعتبارات حقوق الإنسان. ومع ذلك، لا ينبغي أن يُفسَّر تصويتها على أنه اتخاذ موقف بشأن مضمون مسائل حقوق الإنسان التي أُثيرت في مختلف مشاريع القرارات، أو أنه ينطوي على أي تحلُّل من قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٢ المتعلق بالسلامة الإقليمية لأوكرانيا أو على تغيير لموقفها إزاءه.

١١ - **السيدة كيبياني** (جورجيا): قالت إن وفد بلدها صوَّت لصالح مشروع القرار، وهو يشعر ببالغ القلق إزاء حالة حقوق الإنسان المثيرة للجزع في القرم التي تحتلها روسيا ومدينة سيفاستوبول، حيث يتعرض الناس للتمييز، والعنف، والإعدام خارج نطاق القانون، وعمليات الاختطاف، وحالات الاختفاء القسري وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المكفولة لهم، على النحو الذي أفادت به مفوضية حقوق الإنسان. وقد تدهورت حالة حقوق الإنسان في القرم تدهورا كبيرا منذ بداية احتلال الاتحاد الروسي لها. ومن ثَم، يشكل مشروع القرار أداة مهمة لحث الاتحاد الروسي على الوفاء الكامل بالتزاماته بموجب القانون الدولي، والسماح بوصول الآليات الدولية لرصد حقوق الإنسان إلى القرم على النحو الصحيح ودون عوائق.

مشروع القرار A/C.3/72/L.54: حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية

١٢ - **الرئيس**: قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

١٣ - **السيد المعلمي** (المملكة العربية السعودية): عرض مشروع القرار، فقال إن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية ما فتئت تتدهور على مدى الأشهر القليلة الماضية. وقد غدت دمشق بؤرة للطائفية، وأُفرِغت حلب من سكانها، وأصبح الملايين من السوريين لاجئين في البلدان القريبة والبعيدة. وفي الوقت نفسه، ما برحت القوات السورية والجهات المتحالفة معها، بما في ذلك إيران وجماعة حزب الله الإرهابية والمرتزقة، ترهب المدنيين السوريين وتقهرهم. ومن المحتَّم اعتماد مشروع القرار قيد النظر لأن جميع الظروف التي أدانتها القرارات السابقة المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية لا تزال كما كانت عليه في السابق؛ ولا يزال هناك أكثر من ١١ مليونا من اللاجئين السوريين والأشخاص المشرَّدين داخليا، ولا يزال الآلاف من السوريين مفقودين أو مدفونين في مقابر جماعية، ولا يزال جيل كامل من الأطفال السوريين محروما من حقه في التعليم. وعلاوة على ذلك، أثبتت الأمم المتحدة أن القوات المسلحة السورية استخدمت أسلحة كيميائية ضد الرجال والنساء والأطفال السوريين.

١٤ - وأضاف قائلا إن مشروع القرار يدين جميع انتهاكات حقوق الإنسان، أيّا كان مصدرها. ويعكس أيضا النتائج التي انتهت إليها تقارير الأمم المتحدة التي خلصت إلى أن السلطات السورية تتحمل المسؤولية الأساسية عن انتهاكات حقوق الإنسان في ذلك البلد.

١٥ - ومضى قائلا إن ممثل الجمهورية العربية السورية سيدَّعي بلا شك، كما فعل مرات عديدة في الماضي، أن بلده منخرط في محاربة الإرهاب. وسيبذل كل جهد لدفع النقاش الدائر بعيدا عن حالة حقوق الإنسان في بلده، بأن يسوق ادعاءات لا أساس لها من

الصحة ضد المملكة العربية السعودية وغيرها من مقدمي مشروع القرار.

١٦ - وتابع قائلا إن المملكة العربية السعودية تحثُّ الوفود على أن تصغي لصوت ضمائرها وأن تقف إلى جانب الشعب السوري بالتصويت لصالح مشروع القرار. فالتاريخ والأجيال السورية المقبلة ستحكم عليها بلا رحمة إن اختارت ألَّا تفعل ذلك.

١٧ - وختم بيانه مقترِحا أن تُدرَج في الفقرة ٤٣ من مشروع القرار عبارة ''[بـ] وقف الاحتجاز التعسفي للأفراد'' قبل عبارة ''[إطلاق سراح جميع المحتجزين بصورة غير مشروعة] فورا''. واقترح أيضا حذف الفقرة ٤٧ المطابقة للفقرة ٣٩.

١٨ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن الأردن وإسبانيا وأستراليا وإستونيا وإسرائيل وألبانيا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وأندورا وأيرلندا وأيسلندا وإيطاليا وبالاو والبحرين والبرتغال وبلجيكا وبولندا وتركيا وتشيكيا والجبل الأسود وجزر القمر وجمهورية كوريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وجورجيا وجيبوتي والدانمرك ورومانيا وسان مارينو وسلوفاكيا وسلوفينيا والسنغال والسويد وسويسرا والصومال وفرنسا وفنلندا وكرواتيا وكندا والكويت ولاتفيا ولكسمبرغ وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة والمغرب والمكسيك وملديف والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموريتانيا وموناكو وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهولندا واليمن قد انضمَّت إلى مقدمي مشروع القرار. وأضاف قائلا إنه قد أحاط علما بالطلب الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية لإجراء تصويب وتنقيح في مشروع القرار.

١٩ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه يهنِّئ ممثل المملكة العربية السعودية على انضمام إسرائيل إلى مقدمي مشروع القرار، وهو ما يميط اللثام عن التحالف السري بين هاتين الدولتين. وأشار أيضا إلى أن سامانثا باور، الممثلة الدائمة السابقة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، قد أعربت في اليوم نفسه عن رأي مفاده أنه كان ينبغي للولايات المتحدة منذ زمن بعيد أن تُوقِف دعم التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية الذي يعكف حاليا، فضلا عن قتل الآلاف من المدنيين، على تجويع الشعب.

٢٠ - وأضاف قائلا إن رئيس الوزراء القطري السابق اعترف، في مقابلة بثَّها مؤخرا التلفزيون القطري الرسمي، بأن بلده والمملكة العربية السعودية قد أنفقا معا ١٣٧ بليون دولار لتدمير سورية عن طريق الإرهاب. وقد أنفق مقدمو مشروع القرار مبالغ باهظة لتدمير اليمن والعراق وليبيا وغيرها من البلدان. ويستغل النظام السعودي الثروة الهائلة لرعاية الإرهاب وتمويله وتسويقه وتدمير صورة العرب والمسلمين في جميع أنحاء العالم.

٢١ - ومضى قائلا إن مشروع القرار مقدم من مجموعة من البلدان التي تُسيِّس القضية النبيلة المتمثلة في تعزيز حقوق الإنسان. وتدعم الإرهاب وتثير الفتن وتحتل الأرض وتدمر الدول، دون أدنى احترام لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. ومقدمو مشروع القرار الرئيسيون حلفاء يتآمر بعضهم على بعض، لكنهم يتَّحِدون لرعاية الإرهاب الدولي، وهو ما يسيء لصورة العرب والمسلمين وينشر الدمار في سورية والعديد من البلدان الأخرى. وقد ضُرِب في تقرير هيئة الإذاعة البريطانية الذي يحمل عنوان ''سر الرقة القذر'' مثالٌ على نفاق تلك الدول وكذبها. وما يسمى التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية قد عقد صفقة مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لإجلاء آلاف من مقاتلي التنظيم ونقلهم إلى المناطق التي يسيطر عليها الجيش السوري وحلفاؤه، من أجل عرقلة تحرير الأرض السورية من الإرهاب المدعوم من الحكومات التي تقدم مشروع القرار. كيف يمكن أن تُؤتمَن هذه الحكومات على حقوق الإنسان؟

٢٢ - ومضى يقول إن من السخيف أن يقدم الوفد السعودي مشروع قرار عن حالة حقوق الإنسان في أي بلد. فمُلوك وأمراء آل سعود يعتقدون أن بإمكانهم تشويه الميثاق، ودعم الإرهاب، وفرض سيادة القوة والفساد على الجميع. وسيكون من العار والفضيحة أن ترضخ المنظمة للابتزاز السعودي، وأن تبقى صامتة إزاء جرائم النظام السعودي الذي يقتل آلاف المدنيين الأبرياء في اليمن ويدمر ذلك البلد. فالمملكة العربية السعودية هي الدكتاتورية الأخطر على وجه الأرض، إذ تسخِّر الأموال وتشوِّه قِيَم الدِّين لقمع شعبها ودعم الإرهاب في جميع أنحاء العالم.

٢٣ - وتابع قائلا إن مشروع القرار هو انعكاس لحالة الهستيريا والعجز السياسي لدى النظام السعودي وحلفائه وداعميه ورعاته في مواجهة هزيمة مشروعهم الإرهابي الوهابي في سورية. والنظامان السعودي والقطري يختلفان على كل شيء إلا على الاستمرار في دعمهما الإرهاب وتدمير سورية. وهما يتنافسان على ادعاءاتهما بأُبوَّة الفكر الوهابي المتطرف، وهو جذر الخلاف الناشب بينهما اليوم.

٢٤ - وتابع قائلا إن النظام السعودي الديكتاتوري الديني لديه سجل مروِّع في انتهاكات حقوق الإنسان والحقوق القانونية المكفولة لمواطنيه والعمال المهاجرين. ومن المضحك أن يتفاخر النظام الآن بالسماح للمرأة السعودية بالقيادة قريبا، بشرط أن تعود إلى منزلها قبل غروب الشمس.

٢٥ - واستطرد قائلا إن الوهابية السعودية هي النوع الرابع من أسلحة الدمار الشامل، حيث تتجاوز قوتها التدميرية قوة الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية معا. وقد أسفرت الأيديولوجية الدينية المتطرفة عن العديد من ضحايا أعمال الإرهاب في بلدان منها أفغانستان وبلجيكا والعراق وفرنسا وليبيا والولايات المتحدة الأمريكية.

٢٦ - واسترسل قائلا إن النظام التركي قد أدى دورا من خلال المساعدة على تشريد الملايين من السوريين، واستغلهم كذلك كورقة مساومة سياسية مع الاتحاد الأوروبي، بإرسالهم إلى الغرق في البحر الأبيض المتوسط. وفتَح ذلك النظام نفسه حدوده أمام عشرات الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين ينتمون، وفقا لما ورد في تقارير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، إلى أكثر من مائة بلد. وبعض هؤلاء الإرهابيين عَبَر الحدود التركية وهو يحمل أسلحة كيميائية جُلِبت من ليبيا إلى سورية بمساعدة السلطات التركية. وقد وثقت الحقائق مؤسسات إخبارية مستقلة وأيَّدتها بيانات أدلى بها مشرِّعون أتراك في البرلمان التركي.

٢٧ - وواصل كلامه قائلا إن الشعب السوري لو كان قد انتظر من الأمم المتحدة أن تحميه من الإرهابيين، لما انتصر على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة. وبينما يستعد الممثلون للتصويت على مشروع القرار، ينبغي لهم أن يتذكروا أن الشعب والجيش السوريين، إلى جانب القوات الحليفة لها، يسطِّرون بطولات في حرب شرسة ضد الإرهاب الدولي الذي يرعاه مقدِّمو مشروع القرار. وتخوض سورية تلك الحرب نيابة عن جميع الدول.

٢٨ - وختم بيانه قائلا إن الأيديولوجية السعودية القطرية الشاذة تتجاهل الموقف المبدئي لحركة بلدان عدم الانحياز التي ترفض كل القرارات الخاصة ببلدان بعينها فيما يتصل بحالات حقوق الإنسان. وينبغي للدول الأعضاء أن تصوِّت ضد مشروع القرار، من أجل منع الإرهابيين ورعاتهم من توجيه سلاح جديد ضد الشعب السوري وضد استقرار سورية.

٢٩ - **السيدة سيسون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يؤيد بقوة مشروع القرار، ويدعو جميع البلدان إلى التصويت لصالحه. وأعربت عن ترحيب حكومتها بالإدانة القوية لاستمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وجميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها الحكومة السورية وحلفاؤها. ولا تزال الحكومة السورية مسؤولة عن الغالبية العظمى من الوفيات وأعمال التدمير التي تلحق بالشعب السوري. ويوجه مشروع القرار بحق الانتباه إلى التقارير المقدمة من لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية بشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

٣٠ - وأضافت قائلة إنه فيما يتعلق بالهجوم الأخير على خان شيخون الذي لم يردعه وازع من ضمير، فآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة قد أكدت أن أسلحة كيميائية قد استُخدِمت. وهي المرة الرابعة التي تؤكد فيها الآلية استخدام نظام الأسد هذه الأسلحة. وتؤكد تلك الحقيقةُ الهمجيةَ المروِّعة والوحشية التي يتسم بها ذلك النظام ويجعل الحماية التي تسبغها روسيا عليه أكثر بشاعة.

٣١ - ومضت تقول إن الولايات المتحدة تشجب بأشد العبارات الممكنة جميع هذه الأعمال الشائنة، وتكرر دعوتها إلى المساءلة وإلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال عملية جامعة يقودها الشعب السوري ويمتلك زمامها، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٢٢٥٤ والبيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا.

٣٢ - **السيد فينافيزر** (ليختنشتاين): تكلم أيضا باسم أستراليا وأيسلندا وكندا والنرويج ونيوزيلندا، فقال إنها ترحب بتأكيد مشروع القرار على ضرورة المساءلة عن جميع الجرائم البغيضة الموثقة توثيقا جيدا، التي تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد يشكل بعضها جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.

٣٣ - وأضاف قائلا إن من المهم ألَّا يفلت مرتكبو هذه الجرائم من العقاب وأن يخضعوا للمساءلة، بغضِّ النظر عن انتمائهم. وتكرر الوفود دعوتها لمجلسَ الأمن إلى إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. واستدرك قائلا إنه لا بد، في ظل غياب هذه الإحالة بسبب حالة الجمود السياسي، من استكشاف جميع السبل التي يمكن أن تؤدي إلى سد الفجوة المتمثلة في الإفلات من العقاب.

٣٤ - ومضى يقول إن الوفود تعرب عن ترحيبها بمساهمات الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا، علاوة على الدعم المقدم إليها من خلال مشروع القرار قيد النظر.

٣٥ - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الشاب الشجاع محسن حجاجي، الذي أسره في سورية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ثم قطع رأسه أمام الكاميرا، وغيره الكثير ممن هم مثله هم مقاتلو التطرف والإرهاب الحقيقيون. فدم هؤلاء الرفقاء في رقبة الذين لا ينفكون يدعمون تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية في سورية وبقية أنحاء الشرق الأوسط أيديولوجيا وماليا ولوجستيا. بل إن مقدمي مشروع القرار يقدمون إلى تابعيهم العقاقير المخدرة حتى يتمكنوا من تذوق طعم الجنة، كما يدعون، وهم يقطعون رؤوس المسلمين والمسيحيين بدم بارد، ويغتصبون الفتيات الأيزيديات، ويحرقون السجناء أحياء، ويقصفون المساجد والكنائس المكتظة.

٣٦ - وأضاف قائلا إنه من السخيف للغاية أن مقدمي مشروع القرار الرئيسيين هم أيضا من الرعاة الرئيسيين لأكثر الجماعات الإرهابية تعصبا في سورية. ومن السخيف أن يسيئوا بانتظام وبلا خجل استخدام المنبر المتمثل في اللجنة لتطهير أنفسهم من دنس جرائمهم. وكثير من الناس خارج الأمم المتحدة يتساءلون كيف يمكن للمنظمة أن تدين الإرهابيين وتدين، في الوقت نفسه، من يقاتلونهم.

٣٧ - وأردف قائلا إن مع ما يلوح في الأفق من دحر جماعات من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في سورية، يصبح موجّهوهم يوما بعد الآخر أكثر قلقا على الآلاف من مواطنيهم الذين يقاتلون في صفوف تلك الجماعات، علاوةً على بلايين الدولارات التي ينفقونها لزعزعة استقرار الحكومات في المنطقة، وقد أصبحت على ما يبدو استثمارا خاسرا. والإدانات والاتهامات المتناقضة الواردة في مشروع القرار، ولا سيما في الفقرة ٢٨ من منطوقه تعبر عن الغضب واليأس الناتجين عن ذلك.

٣٨ - ونصح الوفود الأخرى قائلا إن تصويتها على مشروع القرار يمكن أن يُفسَّر على أنه تحريض منها للإرهابيين وحلفائهم أو دعم لأولئك الذين يقاتلونهم في الميدان. وبغضّ النظر عن نتيجة التصويت، لن يقرر مشروع القرار أو مقدموه نتائج المعركة. بل إن الشعب السوري والجيش السوري هما من سيحددان النتيجة في نهاية المطاف بهزيمة الإرهابيين وحلفائهم، ولا سيما المملكة العربية السعودية. وسيواصل أشخاص شجعان مثل السيد حجاجي الوقوف مع سورية شعبا وحكومةً في كفاحها المشروع ضد الإرهاب.

٣٩ - **السيدة يليشين** (تركيا): قالت إن القمع العنيف الذي يمارسه النظام السوري ضد التطلعات الديمقراطية والمطالب المشروعة لشعبه لا تزال تهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين، وحالة حقوق الإنسان تتدهور يوما بعد آخر. وقد استخدم النظام كل أدوات العنف من أجل البقاء في السلطة، وعاقب الشعب بوحشية بالأسلحة الكيميائية، والبراميل المتفجرة، والقذائف التسيارية، والهجمات الموجهة ضد المدنيين، والتغيير الديمغرافي، والعنف الجنسي، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب، والتجويع، والحصار. وتابعت قائلة إن الأكاذيب المستمرة التي يطلقها ممثلو النظام لا تغير الحقيقة الموثقة توثيقا جيدا، وإن وفد بلدها لن يرد على ادعاءات ممثل الجمهورية العربية السورية الجوفاء. واعتماد مشروع القرار لا يمكن أن يعوض عن معاناة الشعب السوري الهائلة، بل من شأنه أن يثبت مرة أخرى أن المجتمع الدولي، بما فيه تركيا، معهم في مسعاهم إلى تحقيق المساءلة.

٤٠ - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن بلده يتمسك بموقفه المبدئي الرافض للقرارات الخاصة ببلدان بعينها المتعلقة بحقوق الإنسان، لأن تلك الانتقائية لها دوافع سياسية، وتشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة. وتكرار اعتماد هذه القرارات الخاصة ببلدان بعينها يتجاوز اختصاصات اللجنة، ويشكل إخلالا بمبادئ العالمية والموضوعية واللاانتقائية. والحوار مع الدول المعنية هو الوسيلة الوحيدة الفعالة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومضى يقول إن وفد بلده يرى أنه ينبغي النظر في مسائل حقوق الإنسان في سياق الاستعراض الدوري الشامل، ويدعو البلدان إلى استكمال مسيرة التقدم المحرَز منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان. ولذلك، ستصوِّت جمهورية فنزويلا البوليفارية ضد مشروع القرار.

٤١ - **السيدة آل ثاني** (قطر): قالت إن الحالة الإنسانية المتدهورة في سورية لا تزال تتسبب في معاناة تفوق الوصف للشعب السوري. وعلى المجتمع الدولي واجب قانوني وأخلاقي يتمثل في وضع حد لجميع انتهاكات حقوق الإنسان في سورية، بما في ذلك على وجه الخصوص تلك التي يرتكبها النظام السوري وجماعة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الإرهابية. ويجب عليه، علاوة على ذلك،

أن يشـــدد على ضـــرورة التقيد بالقانون الدولي الإنســـاني، ووقف الهجمات على المدنيين والمواقع المدنية. ويجب على المجتمع الدولي كذلك أن يؤكد عزمه على مقاضـــاة المســـؤولين عن أخطر الجرائم المرتكبة ضد المدنيين السوريين. وخلصت من ذلك إلى أن وفد بلدها يهيب بجميع الدول أن تصوِّت لصالح مشروع القرار.

٤٢ - **السيد لوبير** (سويسرا): قال إن وفد بلده يشعر ببالغ القلق إزاء انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنســـان والقانون الدولي الإنســـاني التي ترتكبها جميع أطراف النزاع المسلح الدائر في سورية. وعلى الرغم من أن سويسـرا قد انضـمت إلى مقدمي مشـروع القرار، فإنها تعرب عن أســـفها لأن الفقرات ٢ و ١٢ و ٢١ و ٢٢ و ٢٨ تضـــعف إمكانية تطبيق النص على نطاق أوسع.

٤٣ - وأضـــاف قائلا إنه من المهم، بالنظر إلى الطبيعة المنهجية والمتكررة للانتهاكات، أن يُسلط الضوء عليها وعلى مرتكبيها. ويجب أن يُسـمح بوصـول لجنة التحقيق الدولية المسـتقلة المعنية بالجمهورية العربية الســـورية إلى أرض البلد، وينبغي أن يســـمح بتتبع الأطراف المســـؤولة حســـبما تفيد المزاعم، على الصـــعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي من أجل مقاضـــاتها عن أخطر انتهاكات القانون الدولي. ومضى يقول إن وفد بلده يكرر، لهذا الأسباب، الدعوة التي أُطلِقت منذ وقت طويل إلى إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، كما يدعو الدول الأعضـاء إلى دعم الآلية الدولية المحايدة والمسـتقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.

البيانات التي أُدلي بها تعليلا للتصويت قبل إجرائه

٤٤ - **السيد ري سونغ شول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يؤكد مجددا موقفه المبدئي الرافض لجميع القرارات الخاصـة ببلدان بعينها. إذ يجب مناقشـة حالات حقوق الإنسـان في فرادى البلدان وحلها في جو من الحوار البنَّاء والتعاون، مع احترام السيادة الوطنية. وآلية الاستعراض الدوري الشامل، التي تعامل فيها جميع البلدان على قدم المساواة، هي المنتدى الملائم لمناقشة مسائل حقوق الإنسان. وخلص من ذلك إلى أن وفد بلده سيصوِّت ضد مشروع القرار.

٤٥ - **الســـيدة موزولينا** (الاتحاد الروســـي): قالت إن وفد بلدها سيصوِّت ضد مشروع القرار، ضمن جهوده الرامية إلى النأي باللجنة عن أن تُستغل في الموافقة على القرارات الخاصـة ببلدان بعينها دون رويّة بغرض وحيد هو ممارسـة الضـغط السـياسـي على فرادى الدول الأعضاء. ومشروع القرار مثال على ذلك. ولا يعكس المشروع التقدم الهائل الذي أُحرِزَ في مكافحة الإرهاب في سورية وتخليص أرضها من المقاتلين. وبدلا من المساعدة في تحقيق استقرار الحالة في سورية، من شأن اعتماد مشروع القرار أن يقوض الجهود الدولية الرامية إلى تسوية النزاع هناك، بطرق منها محادثات السلام في أستانا.

٤٦ - وأضافت قائلة إن الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط قد جعلت من الواضح تماما أن الألعاب الجيوسياسية الرامية إلى إحداث تغيير في الأنظمة لها عواقب خطيرة. وقد حان وقت وقف تلك الألعاب ووقف حرب المعلومات التي تُشَـنّ على الحكومة السـورية وتلك الحكومات، بما فيها حكومة بلدها، التي جاءت لمســـاعدتها. ويظهر الإرهاب بشـــكل من الأشـــكال في جميع البلدان تقريبا، مما يجعل تلك المســـاعدة مســـاعدة مبرَّرة وقانونية. وأولئك الذين يساعدون سورية في حربها ضد الإرهاب، لا أولئك الذين يساعدون التنظيمات الإرهابية، سيذكرهم التاريخ بكل خير.

٤٧ - ومضـــت قائلة إن القرارات الخاصـــة ببلدان بعينها المتعلقة بحقوق الإنسان التي تستند إلى معلومات ملفقة وأخبار كاذبة تسيء إلى سمعة منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنســـان بأســـرها. وينبغي للدول التي ترغب في تحسين الحالة في سورية أن تصوِّت ضد مشروع القرار.

٤٨ - **الســـيد دي ســـوزا مونتيرو** (البرازيل): قال إن وفد بلده سيصوِّت لصـالح مشـروع القرار بسـبب قلقه البالغ إزاء الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنســان التي تقع في ســورية. واســتدرك قائلا إن وفد بلده يفهم أيضـا أن مشـروع القرار لا يزال غير متوازن ولا يعترف بمسؤوليات جميع الأطراف المشارِكة مشارَكةً مباشرةً أو غير مباشرة في النزاع.

٤٩ - ومضى يقول إن من المهم أن يستند مشروع القرار إلى تقييم موضـوعي ومحايد وواقعي للحالة الماثلة على أرض الواقع. ولا يسـهم مشـروع القرار في التوصـل إلى حل سـياسـي للنزاع. وقد آن الأوان للتوصـل إلى قواسـم مشـتركة، وتوفير سـبل الانتصـاف للضـحايا، ومسـاءلة الجناة عن طريق التوصـل إلى حل جامع، بقيادة الشـعب الســـوري، على أن يكون غير تمييزي وأن يحترم حقوق الإنســـان والحريات الإنسانية الأساسية احتراما تاما.

٥٠ - **الســـيدة فيليتشـــكو** (بيلاروس): قالت إن بنود جدول الأعمال والقرارات الخاصـة ببلدان بعينها تعترض سـبيل الحوار البنَّاء.

وآلية الاستعراض الدوري الشامل توفر وسيلة متوازنة للنظر في حالة حقوق الإنسان في كل بلد، وهي أكثر الطرق فعالية لتشجيع الحكومات على التصدي لتحديات حقوق الإنسان القائمة. وستصوّت بيلاروس ضد مشروع القرار.

٥١ - **السيد كوينتانيلا رومان** (كوبا): قال إن بلده سيصوّت ضد مشروع القرار، الذي يشجع على اتباع نهج عقابي بدلا من مراعاة مصالح البلد المعنيّ. والتوصل إلى حل سياسي للنزاع في الجمهورية العربية السورية، مع مراعاة مصالح الشعب السوري وتطلعاته، لا يمكن أن يتحقق من خلال القرارات التي تقوّض سيادة البلد المعني وسلامته الإقليمية. ويلزم إيجاد حل سلمي عن طريق التفاوض، وينبغي للجنة أن تعزز هذا التعاون مع الاحترام الكامل لسيادة البلد. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخلى عن الممارسات الانتقائية والمسيَّسة التي لا تؤدي إلا إلى إضعاف إمكانية التوصل إلى حل سلمي في البلد المعنيّ.

٥٢ - *أُجري تصويت مسجل بشأن مشروع القرار A/C.3/72/L.54.*

المؤيدون:

الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بالاو، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، تشيكيا، توغو، توفالو، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، الصومال، غامبيا، غواتيمالا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، قبرص، قطر، كابو فيردي، الكاميرون، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كيريباس، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، أوزبكستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بوروندي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيلاروس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زمبابوي، الصين، العراق، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كوبا، ميانمار، نيكاراغوا.

الممتنعون:

إثيوبيا، أرمينيا، إريتريا، إكوادور، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوتان، البوسنة والهرسك، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تونس، تونغا، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، رواندا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سنغافورة، السودان، سورينام، طاجيكستان، عمان، غابون، غانا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، فيجي، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، الكونغو، كينيا، لبنان، ليسوتو، مالي، مدغشقر، مصر، منغوليا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، هايتي، الهند.

٥٣ - *اعتُمد مشروع القرار A/C.3/72/L.54، بصيغته المصوَّبة والمنقَّحة شفويا، بأغلبية ١٠٨ أصوات مقابل ١٧ صوتا وامتناع ٥٧ عضوا عن التصويت.*

٥٤ - **السيد موسى** (مصر): قال إن بلده يواصل متابعة التطورات الجارية في سورية ببالغ القلق. ومن المؤسف أن تناوُل اللجنة مشاريعَ القرارات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية قد بات تناولا روتينيا، رغم أن اتخاذ تلك القرارات لا يؤثر على حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع في ذلك البلد. ومنذ عام ٢٠١١، ترفض مصر جميع القرارات المقترحة في إطار هذا البند من جدول الأعمال التي تُقابَل بالرفض من البلد المعنيّ؛ وقرار مصر بالامتناع عن التصويت على مشروع القرار ينبع من وعيها بتعقد الأزمة في سورية،

وانخراط العديد من أصحاب المصلحة فيها، وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط برمتها. ومشروع القرار، بصيغته المعتمدة، يفتقر إلى التوازن. ومضى قائلا إن مصر تشعر بخيبة الأمل إزاء عدم اقتراح مشروع قرار أكثر شمولا وغير مسيَّس يركز على السبل الكفيلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سورية. وترفض مصر، تمشيا مع موقفها المعروف جيدا، الإشارات الواردة في مشروع القرار إلى المحكمة الجنائية الدولية، وترفض أيضا الإشارة إلى الآلية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، التي أُنشِئت عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧١.

٥٥ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن ممثلة تركيا لا تعلم، فيما يبدو، بمدى تورط بلدها في سورية. ففي عام ٢٠١٣، نقل إرهابي معروف كان يعمل في خدمة جهاز الاستخبارات التركي لترين من السارين من ليبيا إلى إسطنبول على متن رحلة جوية مدنية. وقد يسرت الاستخبارات التركية دخول ذلك الشخص إلى سورية، واستُخدِم السارين بعد ذلك في هجوم بالأسلحة الكيميائية على بلدة خان العسل، بالقرب من حلب، في آذار/مارس ٢٠١٣، وفي هجمات أخرى في سورية. وبعد ساعة فقط من الهجوم على خان العسل، التقى ممثل سورية بالأمين العام للأمم المتحدة، وطلب إليه المساعدة في تحديد هوية الجناة. ومع ذلك، بعد الاجتماع مع الأعضاء ذوي النفوذ في مجلس الأمن، أبلغ الأمين العام الممثل أنه يمكن تقديم المساعدة إلى الحكومة السورية للتأكد مما إذا كانت الأسلحة الكيميائية قد استُخدِمت، في واقع الأمر، في الهجوم الذي شُنَّ على خان العسل، غير أن الأمين العام لن يتمكن من تقديم أي مساعدة في تحديد هوية الجناة.

٥٦ - ومضى يقول إن سورية فهمت، منذ وقت شن الهجوم، فهما لا لبس فيه أن قرارا قد اتُّخذ بعدم الكشف عن هوية الجناة. والواقع أن بعض الدول ذات النفوذ والنظامين الفاسدين في المملكة العربية السعودية وقطر قد نجحا في عرقلة عمل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

٥٧ - وتساءل كيف يمكن لممثلة قطر أن تتجرأ على الحديث عن حالة حقوق الإنسان في البلدان الأخرى. فقطر دويلة بلا دستور أو نظام انتخابي، بل قبيلة ينقلب أفرادها ويتآمرون بعضهم على بعض. وفي الوقت نفسه، تستولي العائلة الحاكمة على مقدرات البلد وتستغلها في دعم الإرهاب أو إشباع ملذات أمرائها ومشايخها. وتستجلب الآلاف من العمال المهاجرين للعمل في ظروف شبيهة بالاسترقاق. وقد حُكِم على الشاعر القطري محمد العجمي بالسجن المؤبد بسبب نَظْمه قصيدةً انتقد فيها الحريات في البلد. بل تآمر النظام القطري مع جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لاختطاف أفراد حفظ السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فضّ الاشتباك في الجولان السوري المحتل.

٥٨ - وانتقل إلى الحديث عن المملكة العربية السعودية، فقال إن النظام السعودي يمنع إنشاء دور العبادة لغير المسلمين من بين العمال المهاجرين والمقيمين الأجانب ويمنع دفن غير المسلمين في الأرض السعودية. ويصدر أيضا فتاوى لا تليق بالعرب والمسلمين ولا بمسامع هذا اللجنة. وقطر والمملكة العربية السعودية تتنافسان على أُبوَّة الأيديولوجية الإجرامية المعروفة باسم الوهابية وهما أكبر داعمتين للإرهاب.

٥٩ - **السيد ياو شاوجون** (الصين): قال إن حكومة بلده ما فتئت تدعم تسوية الخلافات المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال الحوار البنَّاء والتعاون على أساس المساواة والاحترام المتبادل. وتعارض الصين تسييس هذه المسائل واستخدامها كوسيلة لممارسة الضغط على البلدان، وتعارض القرارات الخاصة ببلدان معينة المتعلقة بحقوق الإنسان. وختم بيانه قائلا إن وفد بلده صوَّت، نتيجة لذلك، ضد مشروع القرار.

٦٠ - **السيدة داغر** (لبنان): قالت إن بلدها ما فتئ، منذ بداية النزاع السوري، ينتهج سياسة النأي بالنفس، حفاظا على وحدته واستقراره. وأضافت قائلة إن وفد بلدها، انسجاما مع هذه السياسة، قد امتنع مجددا عن التصويت على مشروع القرار.

٦١ - **السيد غونثاليث سيرافيني** (الأرجنتين): قال إن وفد بلده قد صوَّت لصالح مشروع القرار. وتعرب الأرجنتين عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في سورية، وتعلن إدانتها انتهاكاتِ حقوق الإنسان وأعمال العنف التي تُرتكَب ضد السكان المدنيين. والحوار السياسي بين الأطراف هو السبيل المشروع والواقعي الوحيد لتحقيق السلام ووضع حد للعنف، وقد أُحرِز تقدُّم كبير في المفاوضات في جنيف وأستانا.

٦٢ - وأضاف قائلا إن الأرجنتين تدين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ويجب إخضاع المسؤولين عنها للمساءلة،

وأوضح قائلا إن حكومته تؤيد الجهود الرامية إلى إجراء تحقيق مستقل في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وإمداد أطراف النزاع بالأسلحة والأموال لا يؤدي إلا إلى تفاقم معاناة الشعب السوري. وأردف قائلا إن حكومته ذكرت، كما فعلت في مناسبات عديدة، بصفات منها صفة عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن، أن الحالة في سورية ينبغي أن تحال إلى المحكمة الجنائية الدولية.

٦٣ - وتابع قائلا إن الأرجنتين تؤكد مجددا استعدادها لاستقبال اللاجئين السوريين والتزامها بتعزيز برنامج التأشيرات الإنسانية للمتضررين من النزاع الدائر في سورية. وختم بيانه قائلا إن حكومة بلده قدمت الدعم على أرض الواقع في شكل بعثة إنسانية اضطلع بها ذوو الخُوَذ البيضاء.

٦٤ - **السيد غارسيا باث ي مينيو** (إكوادور)، أعرب عن القلق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في سورية واستخدام الأسلحة الكيميائية، فقال إن وفد بلده يدين انتهاكات حقوق الإنسان، ويود أن يعرب عن تضامنه مع الشعب السوري. فلا يحترم مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى وثمة تصاعُد في العنف، وهو ما يُضعِف الدولة السورية، ويمكِّن المنظمات الإرهابية من أن تزداد قوةً.

٦٥ - وأضاف قائلا إن إكوادور يساورها القلق لأن مشروع القرار لم يأخذ في الاعتبار جميع الأطراف. فلم يَرِدْ ذكر للجماعات المتمردة الأخرى، ولا سيما تلك التي تموِّلها الدول الأخرى، التي تتحمل أيضا بعضا من المسؤولية، ولا يسهم النص في التوصل إلى حل يمكن أن يشارك فيه جميع السوريين ويحقق استعادة السلام.

٦٦ - وأردف قائلا إن حالات حقوق الإنسان يجب أن يتناولها مجلس حقوق الإنسان، ومن خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل تحديدا، ذلك أن مشروع القرار لن يؤدي إلا إلى تسييس الحالة. وختم بيانه قائلا إن وفد بلده امتنع، نتيجةً لذلك، عن التصويت.

٦٧ - **السيدة بن عتيق** (ليبيا): قالت إن بلدها يرفض مشروع القرار غير المتوازن والمسيَّس. وأضافت قائلة إن حكومة بلدها ترفض رفضا قاطعا الادعاءات التي أدلى بها ممثل الجمهورية العربية السورية ومفادها أن السارين المستخدم في الهجمات الكيميائية التي شُنَّت على المدنيين في سورية قد أتى من ليبيا.

٦٨ - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم في نقطة نظام، فقال إن وفد بلده يود أن يدلي ببيان تعليلا للتصويت بعد إجرائه. وقال إن وفد بلده قد أدلى ببيان عام قبل التصويت. فيبدو أن المادة ١٢٨ من النظام الداخلي تُفسَّر تفسيرا مختلفا من سنة إلى أخرى، حيث إن الوفود قد سُمِح لها في الماضي بالإدلاء ببيان عام قبل التصويت وببيان تعليلا للتصويت بعد إجرائه كذلك، على النحو المبيَّن في المحاضر الموجزة للجلسات السابقة.

٦٩ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن الممارسة المتبعة في اللجنة منذ أمد طويل تفيد السماح لمقدمي مشاريع القرارات بالإدلاء ببيان عام، لأن المادة ١٢٨ تمنعهم من التكلم تعليلا للتصويت. ووفقا للمادة ١٢٨، يمكن أن تكون تعليلات التصويت إمَّا قبل التصويت وإمَّا بعده؛ وأردف قائلا إنه، اتباعا للمنطق نفسه، يقترح أن يُدلَى بالبيانات العامة إمَّا قبل التصويت وإمَّا بعده. واستدرك قائلا إنه لا ينبغي أن يُسمَح للوفد بالإدلاء ببيان عام قبل التصويت إضافةً إلى تعليل التصويت بعد إجرائه، لأن ذلك من شأنه أن يتعارض مع المادة والممارسة المتبعة في اللجنة.

٧٠ - **السيد بصديق** (الجزائر): تكلم في نقطة نظام، فقال إنه لا ينبغي قبول أي ممارسة تتعارض مع المادة. وتفسير الأمانة لا يشكل قاعدة، وينبغي التماس المشورة القانونية. وطلب الحصول على مزيد من الإيضاح في الجلسة التالية إذا لم يكن من الممكن الحصول عليه خلال الجلسة الحالية.

٧١ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن دوره ينحصر في تقديم التوجيه الإجرائي؛ وإذا لم تقتنع اللجنة، فيمكنها أن تلتمس رأيا قانونيا رسميا، لكن هذا الطلب ينبغي أن تُقِرَّه اللجنة بكامل هيئتها. وقدم شرحا لنطاق المادة ١٢٨ وإيضاحا بشأن الممارسة المتبعة في اللجنة، التي تفيد السماح لمقدمي مشاريع المقترحات بالإدلاء ببيان عام.

٧٢ - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم في نقطة نظام، فقال إن شرح الأمانة ليس مقنعا. فالمادة والممارسة واضحتان. وتفيد الممارسة المتبعة السماح للدول الأعضاء بالإدلاء ببيان عام، بينما تسمح المادة لها بالإدلاء ببيان تعليلا للتصويت قبل إجرائه أو بعده. والطريقة التي تُنفَّذ بها اللجنة أعمالها ينبغي أن تكون واضحة قبل الجلسة كيلا تجد الوفود نفسها مضطرة للتعامل مع تفسير مختلف للمواد في كل سنة. وأضاف قائلا إن وفد بلده يطلب، نتيجةً لذلك، أن تُحترَم الممارسة المتبعة في اللجنة منذ أمد طويل. وتابع قائلا إنه أبلغ موظفي الأمانة، قبل الإدلاء بيانه العام البيان قبل التصويت، بأنه سيدلي ببيان عام، لأنه يرغب في

الإدلاء ببيان تعليلا للتصويت بعد إجرائه، مستندا في هذا القرار إلى الممارسة المتبعة في السنة السابقة. وأوضح أنه لو كان يعرف التفسير الجديد، فقد كان سيدلي بتعليله للتصويت في وقت الإدلاء ببيانه العام.

٧٣ - **الرئيس:** قال إنه سيسمح، على سبيل الاستثناء وفي الجلسة الحالية فقط، للوفود التي سبق لها أن أدلت ببيان قبل التصويت بالإدلاء ببيان ثانٍ. واستدرك قائلا إنه سيطلب إيضاحا إضافيا حول الأمر.

٧٤ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن تفسير المادة ١٢٨، في حدود ما يخص الأمانة، لم يتطور مع مرور الوقت وكذلك حال الممارسة المتبعة. فمن حين لآخر، كان يُسمح، عن غير قصد، لوفد ما بالإدلاء ببيانين في حين ينبغي له، وفقا للمواد والممارسة المتبعة في اللجنة، أن يدلي ببيان واحد فقط.

٧٥ - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن مقدِّمة مشروع القرار الرئيسي، وهي المملكة العربية السعودية، ليس لها من الناحية الأدبية أن تعطي دروسا للآخرين عن حقوق الإنسان، نظرا إلى سجلها المخزي في مجال حقوق الإنسان في الداخل والخارج. والفقرة ٢٨ من مشروع القرار جمعت في سلة واحدة الأشخاص الذين يكافحون الإرهاب في سورية أنفسهم وصنَّفتهم تصنيفا خاطئا وأدانت أعمالهم، وهو ما لا يعدو كونه عملا من أعمال الانتقام ضد القوى التي تتحلى بأعلى درجات الفاعلية في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في الميدان. وترتقي صياغة الفقرة إلى مستوى مكافأة التطرف العنيف والإرهاب، علاوة على مؤيديهما، الذين يرعونهما بالأيديولوجيات التكفيرية، ويقدمون لهما الموارد المالية واللوجستية. وتشكل القوتان الإيرانيتان المذكورتان في الفقرة ٢٨ جزءا من القوات المسلحة النظامية لجمهورية إيران الإسلامية، وهما منشورتان في سورية على أساس استشاري بحت وبدعوة رسمية من تلك الحكومة لمكافحة الحملة الإرهابية في سورية. وتلك النبرة الساخرة الصادرة عن أولئك الذين ما برحوا يشكلون القوة الدافعة للتطرف والتعصب، بينما يشكل ذلك التعصب بدوره المصدر الرئيسي للتطرف العنيف والإرهاب، نبرة بغيضة. وأوضح قائلا إن مشروع القرار لن يُثني بلده عن مكافحة التطرف العنيف والإرهاب، وإنه مصمم على مواصلة الكفاح من أجل تخليص المنطقة من الإرهابيين الذين يبثُّون بذور الخوف ويصدرونه إلى العالم بأسره.

٧٦ - **السيد المعلمي** (المملكة العربية السعودية): وجَّه الشكر إلى جميع الدول الأعضاء التي صوَّتت لصالح مشروع القرار. وقال إن الممثل السوري رفض، كما كان متوقعا، قول كلمة واحدة عن سجل بلده المروِّع في مجال حقوق الإنسان، بل لم يكن منه إلا أن ساق ادعاءات لا أساس لها من الصحة بشأن المملكة العربية السعودية وسائر مقدمي مشروع القرار. ومع ذلك، فإن العديد من الأخطاء المتعلقة بالمملكة العربية السعودية التي أوردها في كلمته تدلل على جهله المطبق بالبلد وحُكامه. أما ممثل جمهورية إيران الإسلامية، فإنه ينبغي أن يتذكر أن بلده يواصل اضطهاد أقلية عرب الأحواز السُّنة، وهو مسؤول عن مئات الآلاف من الوفيات. وقد ناقض نفسه بالادعاء بأن القوات الإيرانية في سورية ليست هناك إلا بصفة استشارية، وادعى، في الوقت نفسه، أن هذه القوات موجودة في سورية لمكافحة الإرهاب. والمجتمع الدولي يدرك تماما أعمال الإرهاب والقتل التي ترتكبها إيران؛ واعتماد مشروع القرار يُرسي أرضية للشرعية للتعامل مع ذلك البلد وحلفائه.

٧٧ - **السيدة آل ثاني** (قطر): قالت إن اعتماد مشروع القرار يوضِّح أن المجتمع الدولي لن يظل صامتا في مواجهة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في سورية، التي تمس الضمير الإنساني. والجهود التي يبذلها الممثل السوري لن تثني قطر عن تحمل مسؤوليتها القانونية والأخلاقية تجاه حالة حقوق الإنسان في سورية. وتُجدد قطر موقفها المستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمتمثل في دعم التطلعات المشروعة للشعب السوري إلى الحرية والكرامة وتحقيق المصير.

٧٨ - **السيد سايتو** (اليابان): أعرب عن ترحيبه باعتماد مشروع القرار، فقال إن وفد بلده يساوره قلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في سورية، التي تدهورت تدهورا شديدا ويعاني في ظلها المدنيون أشد المعاناة من الهجمات العشوائية. وأدان بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية، وقال إن المجتمع الدولي والبشرية جمعاء مسؤولان عن ضمان مساءلة المسؤولين عنها. ولم تكتمل بعدُ عمليتا تقصِّي الحقائق والمساءلة المتعلقتان باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وينبغي تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وتطرق إلى الفقرة ٢٨، فقال إن من المهم الحفاظ على الموضوعية في مشاريع القرارات وعدم إغفال مراعاة أهدافها الأصلية أو جعلها مُسيَّسة على نحو مفرط.

٧٩ - **السيدة ليند** (إستونيا): تكلمت باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المرشحين ألبانيا والجبل الأسود؛ إضافة إلى أوكرانيا، فقالت إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالجزع إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في سورية. ويدين الاتحاد الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جميع أطراف النزاع، ولا سيما النظام السوري وحلفاؤه، ودعا إلى الوقف الفوري للهجمات التي تُشنُّ على المدنيين والبنية التحتية المدنية. وأضافت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يدين بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية والفظائع التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الإرهابية، حسبما حددتها الأمم المتحدة، ويؤكد من جديد التزامه القوي بإلحاق الهزيمة بها.

٨٠ - ومضت تقول إنه لا بد من تقديم جميع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي قد يشكل بعضها جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، إلى العدالة. فالإفلات من العقاب على تلك الجرائم أمر غير مقبول، وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الجهود المبذولة لجمع الأدلة بغية اتخاذ الإجراءات القانونية مستقبلا. ويجدد الاتحاد الأوروبي دعوته مجلس الأمن لإحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

٨١ - وتابعت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة الجهود التي تبذلها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، والآلية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، ويشجع الهيئتين على المزيد من التعاون. ويحثُّ كذلك النظام السوري على التعاون مع هاتين الآليتين والسماح لهما بالوصول إلى البلد دون معوقات.

٨٢ - واستطردت قائلة إن استخدام النظام السوري المروِّع للعامل المؤثر على الأعصاب المتمثل في السارين في خان شيخون قد أسفر عن وفاة ما لا يقل عن ٨٠ شخصا. واستخدام أي طرف الأسلحةَ الكيميائية، سواء أكان دولة أم جهة فاعلة من غير الدول، يتعارض مع القانون الدولي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تماما أعمال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومحققي الأمم المتحدة، ويهيب بمجلس الأمن أن يستبقي قدرات التحقيق لدى آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

٨٣ - واسترسلت قائلة إن الغرض الرئيسي من مشروع القرار هو الحثُّ على احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية جميع المدنيين. فيجب أن تظل القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان متحلية بالموضوعية وألَّا تتعرض للتسييس. وحقوق الإنسان والحالة الإنسانية المتردية في سورية تستحق قرارا يحظى بتأييد واسع النطاق، ويساور الاتحاد الأوروبي القلق لأن القائمة الواردة في الفقرة ٢٨ التي تضم القوات الأجنبية التي تدعم السلطات السورية قد تشكل انتقاصا من التأييد. والهدف المشترك هو النهوض بالمسار السياسي تحت رعاية الأمم المتحدة، وهو السبيل الوحيد لإحلال السلام في سورية ووضع حد لمعاناة الشعب السوري. ولا يمكن أن يوجد حل عسكري لهذا النزاع.

٨٤ - وختمت بيانها قائلة إن الالتزام القوي بالديمقراطية والحكومة الشاملة للجميع هو السبيل الوحيد لكفالة الاحترام الدائم لحقوق الإنسان. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملتزمة بكفالة التوصل إلى انتقال سِلمي، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢. ولن يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يساعد في إعادة إعمار البلد سواء بطريقة مباشرة أو من خلال المنظمات الدولية إلا فور الشروع الجدِّي في عملية انتقال سياسي جامعة، وهو ما من شأنه أن يمكن الملايين من السوريين الذين أُجبِروا على الفرار من ديارهم من العودة والعيش في سلام وأمن.

٨٥ - **السيدة يليشين** (تركيا): قالت إن وفد بلدها يرحب باعتماد مشروع القرار ولكنه يرفض جميع الادعاءات التي ساقتها الجمهورية العربية السورية بشأن تركيا. وهي ادعاءات زائفة تصدر عن نظام فَقَدَ شرعيته بالفعل منذ وقت طويل. وما أُبدِيَ من تأييد ساحق لمشروع القرار يتحدث عن نفسه.

٨٦ - **الرئيس**: قال إنه سمح للوفود، على سبيل الاستثناء، بأن تدلي ببيانين في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ومع ذلك، فإن موقفه في المستقبل سيكون عدم السماح للوفود، عملا بالمادة ١٢٨ والممارسة المتبعة في اللجنة، عندما يُعلَن عن التصويت، بأن تدلي إلا ببيان واحد، إمَّا قبل التصويت وإمَّا بعده، بصرف النظر عما إذا كان بيانا عاما أو تعليلا للتصويت.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٧:٢٠.